

Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(7)/2  
19 August 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



### لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة السابعة

اسطنبول، ٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

البند ٣(ب)١١ من جدول الأعمال المؤقت

الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية

النظر في خطط عمل هيئات الاتفاقية

خطة العمل المتعددة السنوات للأمانة وبرنامج العمل المشترك للأمانة والآلية العالمية

### الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية

#### مذكرة مقدمة من الأمانة

موجز

اعتمدت الأطراف، في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي انعقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية) من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وتتصدى الاستراتيجية للتحديات الرئيسية التي تناوّلها الاتفاقية على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي ويتيح أرضية مشتركة جديدة لجميع أصحاب المصلحة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ومع أن الأطراف هي المسؤولة أساساً عن تنفيذ الاستراتيجية، فقد طُلب إلى مؤسسات اتفاقية مكافحة التصحر وهيئاتها الفرعية أن تعيد النظر في طريقة عملها وأن تضاعف دورها ومشاركتها إلى أقصى حد للمضي قدماً بالاتفاقية مقارنةً بما تقوم به الأطراف. وفي هذا الشأن، سعت كل من الهيئتين الفرعيتين، أي لجنة العلم والتكنولوجيا ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، إلى جانب الأمانة والآلية العالمية، إلى ترجمة مساهمتهما في الاستراتيجية إلى عمل ملموس وذلك بإعداد خطط عمل متعددة السنوات وموجهة نحو تحقيق النتائج تكملها برامج عمل تنفّذ على سنتين. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب إلى الأمانة وإلى الآلية العالمية إعداد برامج عمل مشتركة تنفّذ على سنتين.

وترد في هذه الوثيقة السمات الرئيسية لخطط وبرامج عمل هذه مقترنة باقتراحات موجهة إلى الأطراف لاتخاذ مزيد من الإجراءات للمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجية.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٧-١	السياق العام.....
٤	١٣-٨	الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر.....
٥	٣٣-١٤	مساهمة هيئات ومؤسسات الاتفاقية في الاستراتيجية.....
٥	١٧-١٦	ألف - لجنة العلم والتكنولوجيا.....
٦	١٩-١٨	باء - لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.....
٧	٢٤-٢٠	جيم - الآلية العالمية.....
٨	٣٠-٢٥	دال - الأمانة.....
٩	٣٣-٣١	هاء - التنسيق بين الآلية العالمية والأمانة.....
٩	٤١-٣٤	رابعاً - المنهجية والوثائق.....
٩	٣٥-٣٤	ألف - نهج الإدارة القائمة على النتائج.....
١٠	٣٩-٣٦	باء - الهيكل والصيغة والمصطلحات.....
١٠	٤١-٤٠	جيم - التسلسل.....
١١	٤٥-٤٢	خامساً - الاستنتاجات.....

## أولاً - السياق العام

١- إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي كانت ثمرة مؤتمر قمة ريو، إطار معياري فريد من نوعه لتناول قضايا التصحر/تردي الأراضي والجفاف. وقد تضاعفت أهمية الاستراتيجية الآن نظراً إلى قدرتها على معالجة الشواغل في ظل السياق العالمي الآخذ في النمو بصدد تغير المناخ والمرونة في مواجهة الكوارث الطبيعية والأمن الغذائي.

٢- ومع الاعتراف الخاص بأهمية اتفاقية مكافحة التصحر بالنسبة للأراضي الجافة التي غالباً ما توصف بأنها أنظمة إيكولوجية مهددة وفقيرة، تمثل الاتفاقية أكثر فأكثر مكانة الصك القادر على تقديم مساهمة عالمية دائمة في إدارة الأراضي بصورة مستدامة ومواصلة خدمة الأنظمة الإيكولوجية.

٣- وبعد مرور عشر سنوات على دخول اتفاقية مكافحة التصحر حيز النفاذ، تنفذ الاتفاقية عملها في سياق شهد تطوراً كبيراً منذ بدء التفاوض عليها. فقد تغيرت بيئة السياسات تغيراً كبيراً منذ انعقاد قمة ريو وذلك بفضل النتائج التي خلص إليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، وتوقع حصول أفريقيا وأقل البلدان نمواً على مزيد من الدعم، ونشوء التزام أشد إلحاحاً بتخفيف تغير المناخ والتكيف معه والعودة إلى الاستثمار في التنمية الريفية، وهو استثمار لا مناص منه، في ظل تكرار الأزمات الغذائية الطارئة.

٤- وتواجه الاتفاقية فرصاً وقيوداً فقد اعترف الحوار السياسي الرفيع المستوى بشأن اتفاقية مكافحة التصحر الذي جرى في بون في أيار/مايو ٢٠٠٨ بالدور الذي يجب أن تلعبه الاتفاقية في تمتين العلاقات بين خصوبة التربة والقدرة على إنتاج الأغذية من جهة، وبين الإدارة المستدامة للأراضي وتثبيت الكربون في التربة، من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك، وإلى جانب شدة ارتفاع أسعار الأغذية، هناك عوامل مهمة تلقي ضوءاً أشد حدة على الآثار الناجمة عن اجتماع الفقر والتصحر وتردي الأراضي والجفاف، من بينها الظواهر المناخية القسوى وازدياد تدفقات المهاجرين لأسباب بيئية وارتفاع عدد التزاعات الناجمة عن ندرة الموارد الطبيعية.

٥- وقد استفادت الأوساط العلمية من عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ومن تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، إذ ساهما في زيادة فهم الاتجاهات الفيزيائية الأحيائية والاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بتردي الأراضي في المناطق الجافة وتأثيرها على رفاه الإنسان والنظام الإيكولوجي. وقد أكد تحليل التصحر الذي أُجري في إطار تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية أن التصحر يمكن أن يكون أكثر التغيرات المهددة للنظم الإيكولوجية التي تؤثر على سبل عيش الفقراء.

٦- وقد تطورت البيئة التمويلية على مدى العقد الأخير إذ أصبح مرفق البيئة العالمية آلية مالية للاتفاقية وازدادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مرة أخرى بعد فترة من الركود. ومن المتوقع أن يقدم دعم أكبر أيضاً للتنمية الريفية والزراعية بعد انخفاض مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية لهذين القطاعين بشكل متواصل على مدى الثلاثين سنة الماضية. وعملاً بإعلان باريس، أعاد المانحون تركيز استراتيجياتهم التمويلية على دعم الأولويات التي تحددها البلدان بالاستناد إلى الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر وغيرها من أدوات التخطيط الإنمائي التي تستخدمها البلدان. وأخيراً، ظهرت عدة صكوك تمويلية جديدة، بما في ذلك صكوك دفع المنافع العامة العالمية

والخدمات الإيكولوجية، فضلاً عن تمويل الكربون، فيما تعهدت مجموعة البلدان الثمانية بشكل متعاقب، بزيادة الدعم، وخاصة لأفريقيا. وختاماً، نظراً لأن مكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف تتسم بأهمية اقتصادية في ظل اشتداد ندرة الموارد الطبيعية، يُتوقع من القطاع الخاص أن يزيد بشكل كبير مساهمته في عملية اتفاقية مكافحة التصحر بصفته من أصحاب المصلحة.

٧- وبناء على ذلك، تتناول خطة الاتفاقية وإطار عملها للسنوات العشر ٢٠٠٨-٢٠١٨ (الاستراتيجية)، اللذان جرى اعتمادهما في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المذكورة (م أ-٨) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في مدريد، التحديات الرئيسة التي تواجه الاتفاقية على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي وتتيح أرضية مشتركة جديدة لجميع أصحاب المصلحة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

### ثانياً - الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر

٨- الاستراتيجية هي حصيلة عملية شاملة تعود بدايتها إلى الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر التي انعقدت هافانا عام ٢٠٠٣. وتصورها العام لاتفاقية مكافحة التصحر هو: "أن الهدف من المستقبل هو إقامة شراكة عالمية لقلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف في المناطق المتأثرة دعماً للحد من الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية".

٩- وجاء فيها كذلك أن مهمة اتفاقية مكافحة التصحر هي: "تحديد إطار عالمي لدعم وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وتدابير وطنية وإقليمية ترمي إلى منع حدوث التصحر/تردي الأراضي والسيطرة عليه وقلب اتجاهه والتخفيف من آثار الجفاف بالاعتماد على التفوق العلمي والتكنولوجي، وإذكاء الوعي العام، ووضع المعايير، والدعوة وتعبئة الموارد، بما يسهم في الحد من الفقر".

١٠- واتساقاً مع ذلك التوجه العام، تنطوي الاستراتيجية على الأهداف الاستراتيجية الأربعة التالية فتسد بشكل آمن الهوة القائمة بين تقليص مواطن الضعف وتحقيق الفوائد العامة:

(أ) تحسين ظروف عيش السكان المتأثرين؛

(ب) تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة؛

(ج) تحقيق فوائد عامة عن طريق تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر تنفيذاً فعالاً؛

(د) تعبئة الموارد لدعم تنفيذ الاتفاقية عن طريق بناء شراكات فعّالة بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

١١- وستُرشد هذه الأهداف الاستراتيجية الأعمال التي سيضطلع بها جميع أصحاب المصلحة والشركاء في الاتفاقية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨.

١٢- وبغية المساعدة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية، تتضمن الاستراتيجية كذلك خمسة أهداف تنفيذية لإرشاد الأعمال التي سيضطلع بها جميع أصحاب المصلحة والشركاء في الاتفاقية على المدين القصير والمتوسط (٣-٥ سنوات). وترتكز تلك الأهداف على ما يلي:

(أ) الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف؛

(ب) إطار العمل السياساتي؛

(ج) العلم والتكنولوجيا والمعرفة؛

(د) بناء القدرات؛

(هـ) التمويل ونقل التكنولوجيا.

١٣- والغاية من الوثائق المرفقة بهذه الوثيقة كضمان هي ترجمة تلك الأهداف إلى أطر استراتيجية وبرنامجية لهيئات الاتفاقية وأمانتها وللآلية العالمية، على التوالي.

### ثالثاً - مساهمة هيئات ومؤسسات الاتفاقية في الاستراتيجية

١٤- مع أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الأطراف، فقد أعادت مؤسسات اتفاقية مكافحة التصحر وهيئاتها الفرعية النظر في طريقة عملها وقامت بعملية تخطيط استراتيجي لمضاعفة دورها ومساهمتها ومشاركتها إلى أقصى حد للمضي قدماً بالاستراتيجية مقارنة بما تقوم به الأطراف.

١٥- وفي هذا الشأن، طُلب إلى كل من الهيئتين الفرعيتين، أي لجنة العلم والتكنولوجيا ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، إلى جانب الأمانة والآلية العالمية، أن تترجما مساهمتهما في الاستراتيجية إلى عمل ملموس وذلك بإعداد خطط عمل متعددة السنوات (أربع سنوات) موجهة نحو تحقيق النتائج تكملها برامج عمل مشتركة تنفذ على سنتين. وبالإضافة إلى ذلك طلب إلى الأمانة والآلية العالمية إعداد برامج عمل مشتركة تنفذ على سنتين. وفيما يلي السمات الرئيسية لخطط وبرامج العمل هذه.

### ألف - لجنة العلم والتكنولوجيا

١٦- ستصبح اتفاقية مكافحة التصحر في تصور الاستراتيجية: "السلطة العالمية في مجال المعرفة العلمية والتقنية المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف." وحتى يتحقق ذلك، تركز لجنة العلم والتكنولوجيا على النتائج المزمع تحقيقها خلال السنوات العشر القادمة في إطار الهدف التنفيذي ٣ المبين في الاستراتيجية بشأن العلم والتكنولوجيا والمعرفة.

(أ) دعم الرصد وتقييم أوجه الضعف على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالاتجاهات الفيزيائية الأحيائية والاجتماعية الاقتصادية في البلدان المتأثرة؛

- (ب) وضع إطار مرجعي أساسي يستند إلى أقوى البيانات المتوافرة بشأن الاتجاهات الفيزيائية الأحيائية والاجتماعية الاقتصادية وتنسيق النهج العلمية ذات الصلة تدريجياً؛
- (ج) زيادة معرفة العوامل الفيزيائية الأحيائية والاجتماعية الاقتصادية وتفاعلاتها في المناطق المتأثرة بهدف تحسين اتخاذ القرارات؛
- (د) زيادة معرفة التفاعلات بين التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثار الجفاف واستصلاح الأراضي المتردية في المناطق المتأثرة بغية إتاحة أدوات تساعد في اتخاذ القرارات؛
- (هـ) توافر نظم فعالة لتشاطر المعارف على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني بهدف دعم واضعي السياسات والمستعملين النهائيين، ويشمل ذلك تحديد ونشر أفضل الممارسات والتجارب الناجحة؛
- (و) مشاركة الشبكات والمؤسسات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بموضوع التصحر/تردي الأراضي والجفاف في دعم تنفيذ الاتفاقية.

١٧- وستضطلع لجنة العلم والتكنولوجيا بدور قيادي في تحقيق تلك النتائج مع قيامها في الوقت ذاته بتنمية قدراتها على تقييم التنفيذ ودعمه وإسداء المشورة بشأنه على أساس شامل وموضوعي وعلى أساس الانفتاح والشفافية، لا سيما بزيادة صقل المؤشرات الواردة في الاستراتيجية. وستسعى لجنة العلم والتكنولوجيا، بدعم من الأمانة، إلى إشراك عدد متنامٍ من المؤسسات والخبراء الممتازين في قضايا التصحر/تدهور الأراضي/التربة؛ وإلى الخروج بتوصيات علمية سليمة تركز على السياسات ويسترشدها مؤتمر الأطراف فيما يتخذه من قرارات. وستشارك اللجنة المذكورة، بمساعدة إضافية من مجموعة يحددها مكتبها، في تنظيم دورتها العادية المقبلة أثناء انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في شكل مؤتمر يغلب عليه الطابع العلمي مراعيةً على النحو الواجب الموضوع ذا الأولوية المتعلق برصد وتقييم التصحر وتردي الأراضي من الناحيتين الفيزيائية الأحيائية والاجتماعية الاقتصادية من أجل المساعدة في صنع القرارات في مجال إدارة الأراضي والمياه.

#### باء - لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

١٨- سيتم النظر في الاختصاصات الجديدة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ويفترض أنها ستعتمد في الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف التي ستعقد في خريف عام ٢٠٠٩. وإلى أن يحين ذلك، ستركز لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في عملها على استحداث الأدوات والمنهجيات الضرورية، وبالأخص المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير، مما سيسهل رصد تنفيذ الاتفاقية ومدى فعاليتها بناءً على معلومات يمكن المقارنة بينها عبر المناطق وبمرور الوقت. وتُعرض الإنجازات المتوقعة والمخرجات والأنشطة ذات الصلة التي ستؤدي إلى استعراض تنفيذ الاتفاقية على نحو أفضل في برنامج عمل اللجنة لفترة السنتين بينما ستُقدّم أول خطة عمل متعددة السنوات وموجهة استراتيجياً بالإضافة إلى برنامج العمل لفترة السنتين المقبلتين إلى الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف للنظر فيهما في أوانه قبل بداية دورة الإبلاغ الرابعة.

١٩- ويُعرّف مجال النتائج الرئيس بالنسبة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية خلال فترة السنتين الجارية على النحو التالي "ترصد الأطراف وتقيم آثار الاتفاقية ومدى فعالية الاستراتيجية". وستؤلّد مخرجات إضافية لتزويد لجنة الاستعراض بالقدرة والمنهجية اللازمين لقيادة عملية رصد تنفيذ كل من الاتفاقية والاستراتيجية رسداً شاملاً ومن أجل قياس التقدم المحرز ودعم التحسن الحاصل وتوثيق ونشر الممارسات الفضلى على نحو منهجي.

### جيم - الآلية العالمية

٢٠- تتحمل الآلية العالمية، في سياق الاستراتيجية، مسؤولية رئيسية عن المساهمة في تحقيق الهدف التنفيذي الخامس: التمويل ونقل التكنولوجيا. وبالتالي، ستسهم الإنجازات والنواتج المتوقعة من الآلية العالمية في تحقيق هذا الهدف.

٢١- وخلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، ستواصل الآلية العالمية تدريجياً التخصّص في توفير خدمات خاصة لمؤسسات تقوم بالتنسيق في المسائل المالية - بما في ذلك زيادة المخصصات من الميزانية العامة، وتوزيع المساعدة في مجال التعاون الإنمائي، وتشغيل المصادر الجديدة وتعبئة الاستثمار الخاص. وبفضل السياسات والأساليب والوسائل الجديدة المتبعة لتخصيص الموارد وزيادة أهمية أولويات التنمية الوطنية التي تقود الدعم الخارجي لعمليات وضع الميزانيات الداخلية في البلدان النامية والحصول على التمويل في مجال التعاون الإنمائي، والصناديق الرأسية المحددة على الصعيد الدولي الخاصة منها والعامة، كذلك التي أنشئت من أجل تغيير المناخ والأمن الغذائي والزراعة وبواسطة مؤسسات، تهدف الآلية العالمية إلى الوصول إلى مركز هيئة مبدعة لتمكين البلدان الأطراف من الوصول إلى مصادر التمويل تلك.

٢٢- وعلى مدى السنوات الأربع القادمة، ستقدم الآلية العالمية، وفقاً لما تنص عليه ولايتها، طائفة من الخدمات الاستشارية المالية ضمن برامج تنفّذ على المستوى الوطني و/أو المبادرات دون الإقليمية لتسهيل زيادة تدفقات التمويل لفائدة الإدارة المستدامة للأراضي. ومن بين تلك الخدمات زيادة القدرات وتبادل المعارف بخصوص وضع استراتيجيات التمويل، والتعاون بين بلدان الجنوب، دعم إدراج أطر في الخطط الوطنية والميزانية من أجل تعبئة الموارد، والمساعدة في تنسيق برامج العمل الوطنية وإقامة شراكات من أجل تعبئة الموارد مع شركاء أساسيين في التنمية يقومون بتحليل حوافز الاستثمار للأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف، والشروع في جمع البيانات وتحليل التدفقات المالية، والبحث عن مصادر وآليات مالية جديدة ومبتكرة، والوصول إلى آليات السوق وتشغيلها.

٢٣- والأداة الرئيسية التي تدعم بها الآلية العالمية البلدان الأطراف هي استراتيجية التمويل المتكاملة التي يُسترشد بها في وضع إطار استثماري لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. والغرض من الاستراتيجية المذكورة هو تسخير مجموعة من مصادر التمويل الوطنية والخارجية ومصادر التمويل الجديدة من أجل تنفيذ مشاريع وبرامج الإدارة المستدامة للأراضي على أرض الواقع، مما يسهل تعزيز سياسة التمكين والأطر التشريعية والمؤسسية والتحفيزية التي تؤثر في تعبئة الموارد وفق ما تدعو إليه الاستراتيجية.

٢٤- وللآلية العالمية كذلك دور داعم في تحقيق الهدف التنفيذي ١: الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف والهدف التنفيذي ٢: إطار السياسات العامة. والآلية العالمية تسهم في تحقيق هذين الهدفين التنفيذيين في المقام الأول عن

طريق الدعوة إلى زيادة تمويل الإدارة المستدامة للأراضي وفي إدراج اتفاقية مكافحة التصحر في أطر التعاون الإنمائي ودراسة قضايا الإدارة للتغلب على اختناقات التمويل، وعن طريق بناء شراكات وفقاً لما تنص عليه ولايتها ومقررات مؤتمر الأطراف.

#### دال - الأمانة

٢٥- من أجل تعزيز قدرتها على الاستجابة للإرشادات التي تقدمها الأطراف، شرعت الأمانة بعد انعقاد الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف، في إجراء عملية استعراض شامل للمؤسسة والتكيف الهيكلي أسفرت عن إعادة تحديد أولويات عمل الأمانة. ففي المقام الأول، ستقدم خدمات فنية معززة إلى مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية وسترفع مستوى مهامها في مجال التحليل والوساطة للحصول على المعارف. وستشجع على بناء الائتلافات والتعاون على صعيد المنظومة ككل لزيادة الدعم السياسي على جميع الأصعدة. وستيسر أيضاً معالجة مؤتمر الأطراف للقضايا الناشئة لدعم الإدارة المستدامة للأراضي واستجابة مؤتمر الأطراف لها.

٢٦- ومن مجالات العمل الرئيسية للأمانة خلال الأعوام القادمة دعم تعزيز القاعدة العلمية التي تستند إليها عملية اتفاقية مكافحة التصحر مع التركيز على مساعدة لجنة العلم والتكنولوجيا على بلوغ مستويات التفوق العلمي والتكنولوجي ووضع المعايير. وسيجري تحديد خط أساس متفق عليه ومنهجية لرصد التصحر وتدهور الأراضي، بما في ذلك مؤشرات آثار تنفيذ الاستراتيجية. وستبحث الأمانة كذلك عن الوسائل الكفيلة بزيادة تعبئة الأوساط العلمية للإسهام في عملية اتفاقية مكافحة التصحر على مختلف المستويات، بما في ذلك إمكانية إنشاء فريق دولي مخصص للأرض والتربة.

٢٧- وستقدم الأمانة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية خدمات على نحو يسهل إنشاء حلقات للحصول على معلومات مرتدة لقياس التقدم المحرز والاستفادة من الدروس المستخلصة، خاصة عن طريق دعم إعداد التقارير الوطنية وتحليلها لفائدة لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وقد أعادت الأمانة النظر في وظيفتي الدعوة السياسية وإذكاء الوعي اللتين تقوم بهما لمواجهة التحديات العالمية الناشئة على نحو أفضل مع الاستمرار في الوقت نفسه في دعم هيكل الخدمات الفرعية الفريد من نوعه لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الإقليمي وتيسير العمليات التشاورية والتعاون على كافة الأصعدة من شأنه أن يكفل الاتساق والتكامل في تنفيذ الاستراتيجية.

٢٨- وستنسق الأمانة وضع استراتيجية تواصلية شاملة في السنوات المقبلة، وستشدد بالخصوص على أهمية النظم الإيكولوجية المرتكزة على الأرض وعلى إنتاجية التربة في سياق ضمان إنتاج الأغذية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته ومكافحة الفقر في المناطق الريفية. ومن بين الوسائل التي ستعتمد عليها الأمانة في هذا الصدد المدخلات الموضوعية العالية الجودة والحضور في مختلف المحافل الدولية والدعوة المحددة الهدف وأدوات التوعية الجديدة.

٢٩- وستسعى الأمانة كذلك إلى إنشاء وتقوية علاقات شراكة مع المنظمات والوكالات ذات الصلة والحكومات والقطاع الخاص وفيما بين هذه الكيانات من أجل الحصول على مزيد من الدعم الموضوعي والمالي لتحقيق تقدم في القضايا المتعلقة بالأرض والتربة في سياق السياسات والبرامج المختلفة.



٣٠- وستقوم الأمانة، بالتعاون مع الآلية العالمية، بتيسير زيادة التشاور والتنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية. وستعكف كذلك على مساعدة الدول في تنسيق برامج عملها مع الاستراتيجية وستكون بمثابة مركز لتبادل الممارسات الفضلى والتجارب الناجحة.

#### هاء - التنسيق بين الآلية العالمية والأمانة

٣١- وفقاً للاستراتيجية، أعدت الأمانة والآلية العالمية برنامج عمل مشتركاً لتقديم الخدمات بشكل منسق ومتكامل وتعزيز التنسيق والتعاون بين المقر والبلدان.

٣٢- ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عقدت عدة اجتماعات بين إدارة الآلية العالمية والأمانة لمناقشة اتجاه التعاون وسماته الرئيسية. وأرست هذه المشاورات التي جرت على المستوى الإداري قاعدةً وأتاحت إرشادات لعمل فرقة العمل المشتركة بين الآلية العالمية والأمانة التي أُنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لدعم وتنسيق إعداد برنامج العمل المشترك. ومن بين اختصاصات فرقة العمل تلك استحداث أدوات وآليات لتعزيز ثقافة التعاون بين الهيئتين.

٣٣- وفُرج من وضع مشروع برنامج العمل المشترك للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وهو جزء لا يتجزأ من برنامج عمل كل من الآلية العالمية والأمانة. ويركز على تنفيذ أنشطة مشتركة تدعم الأطراف للمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك التعاون على بلوغ أهداف تنفيذية تسهم فيها الهيئتان، وعلى القيام بمهام كان مؤتمر الأطراف قد طلب إلى الآلية العالمية والأمانة الاشتراك في إنجازها، كوضع مبادئ توجيهية جديدة لإعداد التقارير وبحث آلية (آليات) للتنسيق الإقليمي، وتحسين التعاون بين الآلية العالمية والأمانة.

#### رابعاً - المنهجية والوثائق

##### ألف - نهج الإدارة القائمة على النتائج

٣٤- وفقاً للمقرر ٣/م أ-٨، يجري إعداد خطط العمل المتعددة السنوات وبرامج العمل لفترة سنتين وفق نهج الإدارة القائمة على النتائج. والهدف من هذا النهج هو زيادة فعالية البرامج والإدارة والمساءلة الخاصة بها وهو موجه لتحقيق النتائج. وقاعدته هي النتائج التي يستخدمها للتخطيط والإدارة ووضع التقارير وهو يساعد على مواصلة تقديم الخدمات وتحسين النوعية بمقارنة وتحليل ما تم إنجازه فعلاً بالنتائج المخطط لها وذلك عن طريق الرصد المنتظم ووضع التقارير والمعلومات المرتدة والقيام بعمليات التكيف.

٣٥- وحددت عملية اتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك الأطراف المعنية والهيئات الفرعية ومؤسسات الاتفاقية، العناصر التي ستركز عليها الاستراتيجية في السنوات العشر القادمة. وعلى هذا الأساس، ووفقاً لولاية كل من هذه الجهات، تم تحديد النتائج المتوقعة للهيئات الفرعية ومؤسسات الاتفاقية. واقترنت هذه الإنجازات المتوقعة بمؤشرات لتيسير قياس الأداء إلى جانب المخرجات وحُزم العمل التي تحدد بمزيد من التفصيل محتوى العمل المطلوب إنجازه.

## باء - الهيكل والصيغة والمصطلحات

٣٦- تتمحور خطط العمل المتعددة السنوات وبرامج العمل لفترة سنتين التي تضعها الهيئات الفرعية ومؤسسات الاتفاقية حول الأهداف التنفيذية الخمسة ومجالات النتائج في إطار كل هدف، كما تم تحديدها في الاستراتيجية، ووفقاً لولاية كل منها. فعلى سبيل المثال، تركز خطة وبرنامج عمل لجنة العلم والتكنولوجيا على الهدف التنفيذي ٣ ومجالات النتائج المتصلة به، في حين أن برنامج وخطة عمل الأمانة يغطيان إلى حد ما جميع الأهداف تمشياً مع المقرر ٣/م أ-٨.

٣٧- وتحدد خطط العمل المتعددة السنوات (٢٠٠٨-٢٠١١) الإنجازات المتوقعة في فترة أربع سنوات إلى جانب مؤشرات الأداء ذات الصلة. وتمثل تلك الإنجازات المتوقعة النتائج الاستراتيجية التي ستركز عليها هيئة/مؤسسة الاتفاقية المعنية والتي ستكون مساهمتها ضرورية، وإن كان تحقيق تلك الإنجازات يستلزم دائماً مشاركة نشيطة من جهات أخرى صاحبة المصلحة. وتتيح مؤشرات الأداء أدوات لقياس مستوى كل إنجاز، وكثيراً ما تدل أيضاً على الدور الذي تؤديه الهيئة/مؤسسة الاتفاقية المعنية بالتحديد.

٣٨- وتقترن خطط العمل المتعددة السنوات ببرامج عمل لفترة سنتين (٢٠٠٨-٢٠٠٩). وتحدد الجوانب التنفيذية لإحراز تقدم باتجاه الإنجازات المتوقعة. وتمثل هذه البرامج المخرجات الرئيسية لكل إنجاز متوقع وارد في خطة العمل المتعددة السنوات، وتتيح بالتالي معلومات عن الخدمات الفعلية الواجب تقديمها بحيث تكون بمثابة لبنات تمهد الطريق أمام تحقيق الإنجازات. وتشمل برامج العمل أيضاً "حُزم عمل" تشير إلى طبيعة ونطاق الأنشطة التي سيتم إنجازها للحصول على المخرجات. وعلاوة على ذلك، ترد في كل مجال من مجالات النتائج إشارة إلى المخاطر/الافتراضات، أي الجوانب البالغة الأهمية لتحقيق الإنجازات المتوقعة.

٣٩- وتمشياً مع المقرر ٣/م أ-٨ الذي يطلب إلى الهيئات الفرعية ومؤسسات الاتفاقية تقديم برامج عمل لفترة سنتين محددة التكاليف، وترد في هذه الوثائق التقديرات العامة لكلفة إنجاز برامج العمل. ونظراً إلى أن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فترة انتقالية، وأن احتياجات الميزانية لاتباع نهج ميزنة قائم على النتائج ستعرض للمرة الأولى على الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في عام ٢٠٠٩، فإن الإشارات الوحيدة المقدمة إلى الدورة السابقة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية هي تلك المتعلقة بالاحتياجات من الموارد. ومن المفهوم أن لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ستشدد على تقديم الإرشادات بشأن المنهجية والتوجهات الاستراتيجية المقترحة لا على بحث مسائل الميزانية ذات الصلة.

## جيم - التسلسل

٤٠- ينطوي نهج الإدارة القائمة على النتائج على نموذج تخطيط متجدد يتيح التعلم المستمر من الأنشطة وإجراء التكيفات في الوقت المناسب حسب الطلب. ويعني ذلك، بالنسبة لعملية اتفاقية مكافحة التصحر، وفق ما طلبته الأطراف في المقرر ٣/م أ-٨، النظر في خطط العمل المتعددة السنوات (أربع سنوات) في كل دورة من دورات

مؤتمرات الأطراف. ونتيجة لذلك، ستنظر الأطراف خلال انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في خطط العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وفي الدورة العاشرة له في خطط العمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وعلم جرّاً.

٤١- وستتقرن خطط العمل المتعددة السنوات ببرامج عمل لفترة سنتين محددة التكاليف، وهو ما يتمشى مع دورة الميزانية. وفي الواقع العملي، ستتضمن تلك الوثائق جوهر الميزانية. وفي الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف، ستغطي برامج العمل لفترة سنتين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وفي الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف، ستغطي هذه البرامج الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وهلم جرّاً. وبالمقابل، ستستعرض الأطراف تقارير الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أثناء انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف وتقارير الأداء للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ أثناء انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف. وستقارن تقارير الأداء تلك وضع تنفيذ برامج العمل لفترة سنتين بالمعلومات الواردة في الميزانية.

### خامساً - الاستنتاجات

٤٢- تمثل خطط وبرامج العمل المقدمة في هذه الوثيقة مساهمة هيئات ومؤسسات الاتفاقية في تنفيذ الاستراتيجية. وعليه وضع إطار عمل شامل يحدد نطاق الأنشطة التيسيرية التي يمكن لتلك الهيئات والمؤسسات تقديمها للأطراف بشكل أكثر تكاملاً أثناء اضطلاعها بالمسؤولية الأساسية في تنفيذ الاستراتيجية.

٤٣- وقد تود الأطراف دراسة المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وفي الضمائم والوثائق المحتوية على خطة العمل المتعددة السنوات وبرنامج العمل لفترة سنتين الخاصين بلجنة العلم والتكنولوجيا. وعلى هذا الأساس، قد تود الأطراف تقديم معلومات مرتدة إلى مكنتي الهيئتين الفرعيتين، ألا وهي الآلية العالمية والأمانة، بشأن توجهات وأولويات خطط وبرامج العمل المقترحة.

٤٤- وقد اقترح، في الواقع، أن تركز الأطراف أثناء استعراضها الوثائق على التوجهات الاستراتيجية العامة لكل هيئة ومؤسسة بدلاً من تناول المخرجات الفردية أو حُزم العمل أو تقديرات التكاليف بإسهاب، مع مراعاة فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هي مرحلة انتقالية لتوجيه الإدارة القائمة على النتائج وأن اعتماد هذا النهج بشكل نهائي سيتم بحلول موعد انعقاد لدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف بوضع الميزانية على أساس النتائج. وفي تلك الأثناء، سيكون من المفيد الإشارة وقت انعقاد الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية إلى ما إذا كانت هناك جدوى، مبدئياً، من دعم بعض احتياجات التمويل الإضافية للبرامج الفرعية/مجاللات النتائج لدى إعداد الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ المزمع تقديمها إلى الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف. وستستعرض الأمانة والآلية العالمية الاقتراحات المتعلقة بالإنجازات المتوقعة وتفاصيل برامج العمل الناتجة في ضوء التعليقات المقدمة.

٤٥- وقد تود الأطراف، عند تقديم إرشادات بشأن السياسات، النظر في الأنشطة التالية وتوصية مؤتمر الأطراف بما يلي:

(أ) تحديد المجالات المواضيعية الرئيسية، كإدارة الأراضي والمياه، لتحقيق الآثار المتوقعة على المدى البعيد وهي الآثار المحددة في الأهداف الاستراتيجية الواردة في الاستراتيجية؛

- (ب) تقديم الإرشادات بشأن المنهجية والتوجهات الاستراتيجية المقترحة الواردة في الوثائق، بما في ذلك ما يتعلق بعرض برامج العمل والميزانيات المقترحة وتقارير الأداء في المستقبل؛
- (ج) تحديد مؤشرات التنفيذ وأثره على المستوى القطري/دون الإقليمي/الإقليمي/العالمي المتعلقة بهذه المجالات المواضيعية وذلك من أجل تحقيق أهداف كمية في مكافحة التصحر وتردي الأراضي والجفاف؛
- (د) اقتراح خيارات شراكة بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية والأطر التمكينية لتأمين الموارد المالية والتقنية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

-----